وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

الدليل الاسترشادي لقياس تأثير مشروعات الأنظمة على البيئة الاستثمارية

مسودة اولية – ٢٠٢٤م

مقدمة:

إنفاذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٣٤) وتاريخ ١٤٤٣/٢/٢٨هـ، القاضي بالموافقة على الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، وما تضمنته حيال مبادرة "P٤,٤" (ترجمة مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها إلى اللغة الإنجليزية)، والتي تهدف إلى زيادة الشفافية والتعاون في تنظيم البيئة التشريعية مع القطاع الخاص وتعزز مشاركة المستثمرين الأجانب سواء الحاليين أو المحتملين وفريق العمل لديهم الذي يعمل على دعم قرار الاستثمار في المملكة بناءً على الاستقراء التشريعي، وتسهيل إطلاق الأعمال التجارية الجديدة، وزيادة ثقة المستثمرين. و انفاذاً قرار مجلس الوزراء رقم (٤٨٣) وتاريخ ١٤٤٥/٦/٢٠هـ، الصادر حيال ترحمة مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها والوثائق النظامية المعتمدة، وذلك على النحو الموضح في القرار، المتضمن في الفقرة (٢) من البند (أولاً) تشكل لجنة برئاسة شعبة الترجمة الرسمية وعضوية وزارة الاستثمار، والمركز الوطني للتنافسية، تتولى تحديد مشروعات الأنظمة، خلال (٦٠) يوماً من ورود المشروعات إلى الشعبة، ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية التي تهم المستثمر الأجنبي بشكل مباشر ويتطلب ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية، وتبلغ الجهات الحكومية ذات العلاقة.

وعليه؛ فإنه تم إعداد هذا الدليل الاسترشادي لتحديد مدى ارتباط مشروع النظام بالشأن الاقتصادي والبيئة الاستثمارية، والتي يتطلب ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية وإشراك المستثمر الأجنبي وفقاً للممارسات الرائدة.

تم إعداد هذا الدليل بالتعاون مع البنك الدولي والاستئناس بدراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وذلك بوضع عدد من المحددات التي توضح عند الإجابة عليها مدى ارتباط وتأثير مشروع النظام على البيئة الاستثمارية، ويحدد الدليل عدد من سياسات الاستثمار وآليات الإجابة على الأسئلة المنبثقة منها.

القسم الأول: مبادئ سياسات الاستثمار

مبادئ سياسات الاستثمار هي المبادئ التوجيهية التي تحكم وتوجه السياسات والإجراءات المتعلقة بالاستثمار. تهدف هذه المبادئ إلى تعزيز المناخ الاستثماري وتوفير بيئة ملائمة ومستدامة للمستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجانب، وتشجيع الاستثمار وتعزيز التنمية الاقتصادية.
وفيما يلي بعض مبادئ سياسات الاستثمار التي من شأنها تحديد ما اذا كان مشروع النظام ذا تأثير/ علاقة بالاستثمار من عدمه:

١. النفقات المالية لممارسة الأعمال الاستثمارية
٢. توافر سبل اللجوء إلى القضاء
٣. شفافية الجهات المعنية وأصحاب المصلحة
٤. سهولة الدخول والخروج في/ من السوق الاستثمارية
٥. إتاحة تنافس استثماري عادل
٦. توافر وسهولة الموارد البشرية
٧. الاستقرار الإداري والتنظيمي ووضوح السياسات والقدرة على التنبؤ بمستقبل السوق
٨. الدخول على خدمات رأس المال والحسابات المالية
٩. حماية حقوق المستثمرين

القسم الثاني: قائمة مرجعية لمحددات مدى تأثير مشروع النظام على الاستثمار- دليل المستخدم

١) عند إجراء تقييم لمشروع النظام أو لائحة، يجب عليك تحديد ما إذا كان سيكون لها أحد الآثار / المخاطر التالية:

١. أثر منخفض - أ) المقترح سيكون له أثر ضئيل أو معدوم.

ب) يتماشى المقترح مع مبادئ سياسات الاستثمار.

٢. أثر متوسط - أ) سيكون للمقترح أثر متوسط

ب) أثر المقترح غير واضح في الوقت الحالي

٣. أثر قوي - أ) سيكون للمقترح أثر بارز .

ب) يتعارض المقترح مع مبادئ مشروع سياسات الاستثمار

٢) لكل سؤال ضع علامة (صح) في المربع المناسب، ثم اجمع إجمالي عدد إجاباتك في العمود الأخير.

٣) يرجى الإجابة عن الأسئلة بأفضل ما تستطيع وبأقصى جهدك بُناءً على أفضل المعلومات المتاحة لك، حتى نطمئن أن إجاباتك موثوقة قدر الإمكان.

المبدأ الأول: النفقات المالية لممارسة الأعمال الاستثمارية (تكاليف الامتثال والكفاءة)

ضع علامة لكل سؤال في المربع المناسب، ثم اجمع عدد إجاباتك في العمود الأخير.

تكاليف الامتثال أو الالتزام هي التكاليف الإضافية المباشرة التي تتحملها المؤسسات الاستثمارية لبدء أداء مهامها طبقاً للوائح الحكومية والاختصاصات أو الصلاحيات الأخرى. يمكن تغيير نفقات الامتثال من خلال اعتماد سياسات جديدة أو مراجعة السياسات الحالية أو تغيير كيفية تطبيق السياسات الحالية. هناك فئتان من نفقات الامتثال:

النفقات الإدارية وتكاليف التشغيل الأخرى مثل الأعمال الورقية أو تكاليف الدورات التدريبية

النفقات الرأسمالية المتعلقة بالاستثمار مثل شراء معدات جديدة

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب العديد من أنواع اللوائح والأنظمة الحكومية أن تنتظر المؤسسات الاستثمارية لصدور القرارات الحكومية قبل الشروع في الأنشطة الاستثمارية.

يجب على الشركات والمؤسسات الاستثمارية في كثير من الأحيان انتظار تصريح أو ترخيص قبل بدء عمل استثماري جديد، أو انتظار الجهات والأجهزة الحكومية للانتهاء من عمليات المعاينة والفحص قبل فتح مبنى جديد للاستخدام العام، أو انتظار صدور تصريح موافقة قبل تسويق منتج جديد، أو حتى الانتظار لشحن منتج خارج البلاد أو جلبه إلى داخل البلاد وذلك لوجوب صدور تصريح تصدير أو إذن استيراد أو صدور شهادات أو موافقات أخرى.

الوقت المهدر هو واحد من أهم التكاليف التنظيمية والإدارية لأن تكلفة الفرص المُهدِرة للوقت ورأس المال يمكن أن تكون مُكلفة جداً، وعدم تيقن المستثمر من الوقت اللازم الذي تحتاج إليه الحكومة لإصدار مثل هذه الإجراءات الإدارية يمكن أن يجعل تخطيطه الاستثماري والمالي ذا جدوى ضعيفة

المبدأ الأول: النفقات المالية لممارسة الأعمال الاستثمارية	لكل سؤال ضع (√) أمام المربع الذي يحتوي على الإجابة الأكثر احتمالاً من وجهة نظرك.		
هل من المحتمل أن يؤدي مشروع النظام الجديد أو المُعدل إلى ما يلي:	مخاطر منخفضة الأثر (النفقات المالية الجديد ستكون طفيفة)	مخاطر معتدلة الأثر (قد تكون النفقات المالية الجديد مرتفعة لجميع الشركات والمؤسسات الاستثمارية، أو مرتفعة بالنسبة لبعض الشركات والمؤسسات، كالشركات الصغيرة والمتوسطة)	مخاطر عالية الأثر (قد تكون النفقات الجديد مرتفعة وستكون أكثر الفئات تضرراً المؤسسات والشركات الاستثمارية)
١. فرض التزامات إدارية جديدة على الشركات والمؤسسات الاستثمارية مثل إعداد التقارير والأوراق الإدارية أو الدورات التدريبية أو مطالبة الشركات بتوظيف موظفين ذو خبرات مهنية مثل خبراء المحاسبة أو خبراء الدعم القانوني؟			
٢. فرض التزامات على الشركات والمؤسسات الاستثمارية بشراء معدات مثل المكيفات الهوائية أو المركبات أو برامج حاسوبية أو المشتريات الأخرى؟			
٣. فرض أي التزامات مثل أن تحصل الشركات والمؤسسات على إذن حكومي (مثل ترخيص أو تصريح) قبل بدء النشاط الاستثماري؟			
٤. فرض أي متطلبات أو التزامات على الشركات والمؤسسات الاستثمارية للحصول على شهادات أو موافقات حكومية للابتكار أو التصدير أو الاستيراد أو الانخراط في أي نشاط استثماري آخر؟			
٥. التعارض مع التزامات دولية			
النتيجة (إجمالي عدد الإجابات لكل عمود)			

المبدأ الثاني: تو افرسبل اللجوء إلى القضاء

ضع علامة لكل سؤال في المربع المناسب، ثم اجمع عدد إجاباتك في العمود الأخير.

إن وجود نظام قضائي عادل يمكن اللجوء إليه وتوقع قراراته العادلة يُعتبر عنصراً هاماً ورئيسياً لتواجد الاستثمارات. إن وجود شكوك وعدم ثقة بالنظام القضائي أو ظهور ريبة حول الحقوق القانونية والالتزامات القضائية من شأنه أن يثير مخاوف ومن ثم مخاطر للمستثمرين وبالتالي يُزيد من تكلفة رأس المال المُهدرة ويقلل من فرص تواجد الاستثمار ٣. لذلك، من المهم تزويد المستثمرين بوسائل واضحة ووسائط موثوقة لحماية حقوقهم القانونية ومتابعة إجراءات التقاضي أو اللجوء للتحكيم إذا اقتضت الضرورة، على أن يتم ذلك بطريقة واضحة وعادلة وثابتة ودائمة.

المبدأ الثاني: إتاحة سبل اللجوء إلى القضاء	ضع أمام كل سؤال علامة (√) في المربع الذي يحتوي على الإجابة الأكثر احتمالاً من وجهة نظرك		
هل من المحتمل أن يؤدي مشروع النظام الجديد أو المعدل إلى ما يلي:	مخاطر منخفضة الأثر (لا قيود أو تأثير)	مخاطر متوسطة الأثر (قد تكون للمشروع النظام هذا الأثر)	مخاطر عالية الأثر (ستفرض مشروع النظام الجديد أو المعدل قيوداً وسيكون لها أثر ملموس)
١. فرض أي قيود على إتاحة آليات تسوية المنازعات للمستثمرين؟			
٢. تؤثر على قدرة المستثمرين على اللجوء للتقاضي والتماس الإنصاف القانوني في المحاكم؟			
٣. تؤثر على قدرة المستثمرين على الإبلاغ عن المخالفات إلى السلطات المختصة؟			
النتيجة (عد إجاباتك في كل عمود)			

المبدأ الثالث: شفافية الجهات المعنية وأصحاب المصلحة

ضع علامة لكل سؤال في المربع المناسب، ثم اجمع عدد إجاباتك في العمود الأخير.

القرارات والتطبيقات التنظيمية التي تتسم بالشفافية تساعد في علاج العديد من أسباب الإخفاقات الإدارية والتنظيمية - مثل، الانحياز والاستحواذ على معظم المنافع والمكاسب، عدم كفاية المعلومات لوضع خطط واضحة للأعمال الاستثمارية، الريبة وعدم الثقة في آليات السوق، عدم القدرة على فهم مخاطر سياسات الاستثمار .وقد أوضحت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي أن "الافتقار إلى الشفافية والقدرة على عدم التنبؤ بآليات السوق غالباً ما يتصدر قائمة مخاوف المستثمرين الأجانب".[١]

ومن وجهة نظر استثمارية، فإن الشفافية تقلل من مخاوف المخاطر والشكوك، وتُشجع على الاستثمار المطمئن المُتأني، وتقلل من فرص الرشوة والفساد، وتساعد على كشف النقاب عن معوقات الاستثمار الخفية، وترسم الخط الفاصل بين أهداف السياسات الحقيقية الواقعية والسياسات الغير صادقة والأقل واقعية، وتساعد المستثمرين على التعامل مع القواعد والنظم "الدقيقة"، وتُبطل حالات "المتطلبات المتضاربة" بين البلد المستثمر والبلد المُستضيف للاستثمارات، وتساهم في تعزيز ساحة الاستثمار بين المؤسسات والشركات الاستثمارية وتسهل التنمية المستدامة.[٢]

يركز هذا السؤال على جانب واحد فقط من الشفافية الإدارية والتنظيمية، وهو التشاور العام حول مسودة السياسات واللوائح التنفيذية قبل أن تقرر الحكومة التنفيذ والمضي قُدماً.

الأثر الثالث: شفافية الجهات المعنية وأصحاب المصلحة	ضع علامة (√) أمام كل سؤال في المربع الذي يحتوي على الإجابة الأكثر احتمالاً من وجهة نظرك		
هل من المحتمل أن تؤدي السياسات الجديدة أو المَعدلة إلى ما يلي:	مخاطر منخفضة الأثر (الشركات والمؤسسات الاستثمارية لديها علم مسبق)	مخاطر متوسطة الأثر (لا يوجد إخطار مسبق، ولكن سيكون أمام الشركات والمؤسسات فترة ثلاثين يوماً على الأقل للرد والتعقيب)	مخاطر عالية الأثر (لا يوجد إخطار مسبق، وسيكون أمام الشركات أقل من ثلاثين يوماً للرد والتعقيب)
١. هل ستقدم الأجهزة الحكومية أي تحذير مسبق للجهات المختصة أصحاب المصلحة بشأن رغبتها في إجراء تغييرات، مثل إجراء مشاورات أو استشارات أو إبداء ملاحظات مبكرة؟		[redacted]	[redacted]
٢. هل تمت استشارتك عبر منصة استطلاع الآراء العمومية لمدة ثلاثين يوماً على الأقل؟	[redacted]		[redacted]
٣. هل تمت استشارتك عبر منصة استطلاع الآراء العمومية لمدة تقل عن ثلاثين يوماً؟	[redacted]	[redacted]	
٤. لم يتم استشارتك من قبل أصحاب المصلحة؟	[redacted]	[redacted]	
النتيجة (عد الإجابات في كل عمود)			

المبدأ الرابع: سهولة الدخول والخروج في/ من السوق الاستثمارية

ضع علامة لكل سؤال في المربع المناسب، ثم اجمع عدد إجاباتك في العمود الأخير.

العديد من الأنظمة لها آثار غير مقصودة على قدرة الشركة أو المؤسسة الاستثمارية على التوسع في أسواق جديدة، وفتح آفاق جديدة، والنمو أو الثبات عند مستوى معين أو الانسحاب والخروج من السوق (مثل إغلاق الشركة)، وهذه من بين الآثار الأكثر ضرراً على بيئة الاستثمار. والسبب في ذلك هو أن كل هذه التأثيرات تقلل من مرونة الشركة وتحد من قدرتها على التكيف في بيئة تجارية متغيرة.

على مستوى أكثر تقنية، تقلل هذه الأنواع من التأثيرات من "درجات الاستقلال والتحرر" الاقتصادية التي تُعد ضرورية للشركات الاستثمارية لخلق آفاق جديدة والتكيف مع الظروف المتغيرة. وهذا يعني أن أي تخفيض لهذه الدرجات من التحرر الاستثماري يزيد من مخاطر الاستثمار

المبدأ الرابع: سهولة الدخول والخروج في/ من السوق	ضع لكل سؤال علامة (√) في المربع الذي يحتوي على الإجابة الأكثر احتمالاً من وجهة نظرك		
هل من المحتمل أن يؤدي مشروع النظام الجديد أو المعدل إلى ما يلي:	مخاطر منخفضة الأثر (لا يوجد مثل هذه المتطلبات)	مخاطر متوسطة الأثر (ليس ضمن خيارات هذا القسم)	مخاطر شديدة الأثر (قد تحتوي على مثل هذه المتطلبات)
١. إغلاق الأسواق من خلال قيود الترخيص أو خلق حواجز وعوائق أخرى أمام دخول الشركات أو المستثمرين الأجانب؟			
٢. بطء التوسع وفتح آفاق استثمارية جديدة عن طريق سن قيود على التكنولوجيا أو حظرها؟			
٣. خلق عوائق أمام الواردات أو الصادرات من البضائع السلعية أو الخدمات الأخرى عبر فرض معايير الجودة أو فرض وضع علامات التسعير أو المحاصة (الكوتة) أو الضرائب؟			
٤. تجعل من الصعب فتح الشركات أو إغلاق الشركات أو انتقام الشركة لسوق آخر؟			
٥. وضع ضوابط الأسعار في الأسواق التنافسية؟			
٦. وضع معايير جودة موحدة إلزامية للسلع أو الخدمات؟			
٧. تحديد حصص (أنصبة) الإنتاج أو المبيعات في الأسواق التنافسية؟			
٨. التضارب وعدم الاتساق مع اللوائح أو السياسات أو الالتزامات الدولية الأخرى؟			
النتيجة (عدد الإجابات في كل عمود)			

المبدأ الخامس: إتاحة تنافس استثماري عادل

ضع علامة لكل سؤال في المربع المناسب، ثم اجمع عدد إجاباتك في العمود الأخير.

إحدى أكبر المؤشرات التحذيرية للمستثمرين الأجانب هي الإحساس بأن السوق المحلية لا توفر مجالاً متكافئاً للفرص الاستثمارية أو منافسة عادلة، وهو وضع يُطلق عليه غالباً "المُحاباة" أو "رأسمالية المحسوبية".

إن رفض بيع الشركات المحلية للشركات الأجنبية وتقديم حزم الإنقاذ لتخفيف العبء للشركات المحلية والمملوكة للدولة دون غيرها، هي مؤشرات على أن الاقتصاد المحلي ليس حراً "مفتوحاً" للمؤسسات والشركات الاستثمارية الأجنبية.

المبدأ الخامس: إتاحة تنافس استثماري عادل	ضع علامة (√) لكل سؤال في المربع الذي يحتوي على الإجابة الأكثر احتمالاً من وجهة نظرك		
هل من المحتمل أن يؤدي مشروع النظام الجديد أو المعدل إلى ما يلي:	مخاطر منخفضة الأثر (لا)	مخاطر متوسطة الأثر (قد تكون مشروع النظام لها هذا التأثير)	مخاطر شديدة الأثر (نعم)
١. خلق مظهر من مظاهر المُحاباة (المحسوبية) من خلال إعطاء امتيازات، مثل الإعانات والمساعدات، أو الامتيازات الضريبية، أو تسهيل الوصول بشكل أفضل إلى الأسواق، لشركة أو المزيد من الشركات المحلية؟			
٢ . خلق عوائق أو تمييز أو قيود للشركات الأجنبية مثل فرض اشتراطات لدخول السوق المحلية، أو قيود على نشاطهم التجاري والاستثماري؟			
٣ ٣وضع معايير سعودية فريدة من نوعها رغم وجود المعايير الدولية؟			
النتيجة (عدد الإجابات في كل عمود)			

المبدأ السادس: تو افروسهولة الموارد البشرية

ضع علامة لكل سؤال في المربع المناسب، ثم اجمع عدد إجاباتك في العمود الأخير.

يعد توفير رأس المال البشري عنصراً مهماً في نجاح الاستثمارات الخارجية والنمو الاقتصادي. وخصوصاً، أن مرونة سوق الموارد البشرية من الأيدي العاملة يُعد مجالاً رئيسياً وساحة في منتهى الأهمية حيث غالباً ما يواجه المستثمرون الأجانب صعوبات عند بدء استثمارات في دول أخرى. الصعوبات التي يواجهها أصحاب الاستثمارات الخاصة بتوظيف العمال أو فصلهم تؤثر بشكل مباشر على تكلفة الإنتاج والقدرة على التكيف مع ظروف السوق المتغيرة، مثل العلاوات والمكافآت وما شابه وذلك عندما تتوسع الشركة أو تقلص استثماراتها وذلك عندما يتعلق الأمر بتعاقدات الشركة العمالية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك قضية رئيسية أخرى تتمثل في القدرة على جلب العمال الأجانب ذوي المهارات المطلوبة، مثل المهارات الإدارية؛ القدرة على تقديم حزم من عناصر الأجور وحوافز العمل؛ والقدرة على استخدام عقود بدوام كامل ودوام جزئي للحد من مخاطر تكلفة العمالة الدائمة.

المبدأ السادس: توافر الموارد البشرية ومرونتها	ضع أمام كل سؤال علامة (√) في المربع الذي يحتوي على الإجابة الأكثر احتمالاً من وجهة نظرك		
هل من المحتمل أن يؤدي مشروع النظام الجديد أو المعدل إلى ما يلي:	مخاطر منخفضة الأثر (مرونة توافر العمالة والقدرة على جذب رأس المال البشري لن تتأثر)	مخاطر متوسطة الأثر(ربما تقلل من مرونة توافر العمالة والقدرة على جذب رأس المال البشري قليلاً)	مخاطر شديدة الأثر(ستؤثر على المجالات الرئيسية لمرونة توافر وجذب رأس المال البشري مثل ساعات العمل، أجور العمال، الحصول على المهارات والكفاءات المهنية، تقليص حجم القوى العاملة)
١. هل يتطلب مشروع النظام في مواده ان يتم تعيين سعوديين (توطين)؟			
٢. هل يشترط مشروع النظام في مواده ان يكون مدير الشركة سعودي؟			
٣. هل من شأن مشروع النظام التأثير على قدرة المملكة على جذب الكفاءات المهنية الأجنبية؟			
٤. هل يمنع النظام أو يقيد ملكية مستثمر أجنبي؟			
النتيجة (عدد الإجابات في كل عمود)			

المبدأ السابع: الاستقرار الإداري والتنظيمي ووضوح السياسات والقدرة على التنبؤ بمستقبل السوق

ضع علامة لكل سؤال في المربع المناسب، ثم اجمع عدد إجاباتك في العمود الأخير.

بعض أنواع الإجراءات السياسية التي تتخذها الحكومات قد تؤثر على قدرة المؤسسات والشركات على إعداد خطة استثمارية أو خطط مالية تتسم بالمنطق والعقلانية لاستثماراتها. تأثير هذه الأنواع من الإجراءات تتمثل في زيادة مخاطر سياسة الاستثمار التي تقلل بدورها من معدل العوائد المتوقعة من الاستثمارات.

المخاطر التي تواجه المستثمرين هي الأكثر أهمية لاتخاذ قرارات الاستثمار من عدمه، ثم يأتي بعد ذلك التكاليف والنفقات التي تواجه المستثمرين. والسبب هو أن التكاليف والنفقات المالية معروفة وبالتالي يمكن إدارتها وإدراجها في خطة الاستثمار، في حين أن تلك المخاطر مجهولة بطبيعتها وبالتالي تشكل تهديداً أكبر بكثير على الأرباح المتوقعة للمشروع الاستثماري. وكلما كان المشروع من نوعية المشاريع طويلة المدى، زادت أهمية المخاطر المتعلقة بالسياسات الاستثمارية.
ولن تتمكن الدول ذات المستويات العالية من مخاطر سياسات الاستثمار من اجتذاب الاستثمارات طويلة الأجل لأن الريبة وعدم الثقة يجعلان من المستحيل على المستثمر توقع معدلات عوائد استثماراته في المستقبل.

ومن المهم أن يُقيم المسئولون الحكوميون ما إذا كانت السياسة الجديدة للاستثمارات الخارجية ستقلل من قيمة الاستثمارات الموجودة بالفعل، أو ستتخذ اتجاها مختلفاً عن السياسات السابقة التي قد تؤثر على قرارات الاستثمار. من الصعب قياس المخاطر التنظيمية عبر تغيير واحد فقط في السياسة، حيث تتراكم المخاطر مع كل تغيير يطرأ على السياسة، وبالتالي من المهم رؤية كل قرار سياسي بعيون وجهات نظر المستثمر، أي فيما يتعلق بإمكانية التنبؤ بهذا القرار واستدامته.

المبدأ السابع: الاستقرار الإداري والتنظيمي ووضوح السياسات والقدرة على التنبؤ بمستقبل السوق	ضع علامة (√) أمام كل سؤال في المربع الذي يحتوي على الإجابة الأكثر احتمالاً من وجهة نظرك		
هل من المحتمل أن تؤدي السياسة الجديدة أو المُعدلة إلى ما يلي:	مخاطر منخفضة الأثر (لا)	مخاطر متوسطة الأثر (نعم، لكن السياسة تتعامل مع قضايا فرعية غير رئيسية التي لن يكون لها تأثير كبير على الشركات)	مخاطر شديدة الأثر (نعم)
١. يتم تنفيذها دون إستراتيجية فعالة للتنفيذ / الامتثال والتي تم إعلام جميع الشركات بها بطريقة واضحة؟			
٢. توفير مدة زمنية للامتثال والتنفيذ مناسب لحجم التغييرات؟			
٣. اتخاذ بوضوح اتجاه مختلف عن السياسات السابقة؟			
٤. أن تُصبح جزءاً من سلسلة من التغييرات في السياسات التي يتم إعدادهم معاً / خلق حالة من الشك وعدم الثقة بشأن نوايا الحكومة بشأن نشاط أو قطاع اقتصادي، مثل التغييرات الضريبية المتكررة؟			
٥. مفاجأة المستثمرين لأن التغييرات مفاجئة أو غير متوقعة أو تعكس سياسات السابقة؟			
٦. إثارة البلبلة والارتباك بسبب عدم الاتساق مع اللوائح والسياسات الأخرى أو السياسات والالتزامات الدولية؟			
النتيجة (عدد الإجابات في كل عمود)			

المبدأ الثامن: الدخول على خدمات رأس المال والحسابات المالية

النظام المالي الذي يعمل بشكل جيد وتوافر الوسائل التمويلية يُعتبر مجالاً ذا أهمية لكل من الاستثمار المحلي والأجنبي لأنه يُساعد على تسهيل المعاملات والتحويلات المالية التي سيكون من الصعب إتمامها على المدى القصير مما يسمح للمؤسسات والشركات الاستثمارية باغتنام الفرص الاستثمارية الواعدة والنمو، كما يُساعد على تحقيق مكاسب مالية طويلة الأجل لدائنيها أيضاً. بالإضافة إلى ذلك، تساعد أيضاً الخدمات المالية مثل التأمينات على التخفيف من مخاطر الاستثمار من خلال تزويد الشركات بصورة أكثر دقة للمخاطر التي تواجهها وبالتالي العمل على تفاديها أو التخفيف من آثارها من خلال توفير المنتجات والبضائع التأمينية.

المبدأ الثامن: الدخول على خدمات رأس المال والحسابات المالية	ضع أمام كل سؤال علامة (√) في المربع الذي يحتوي على الإجابة الأكثر احتمالاً من وجهة نظرك		
هل من المحتمل أن يؤدي مشروع النظام الجديد أو المعدل إلى ما يلي:	مخاطر منخفضة الأثر (لا)	مخاطر متوسطة الأثر (نعم، لكن مشروع النظام تتعامل مع قضايا أخرى لن تكون ذات أثر كبير على المؤسسات والشركات في هذا المجال)	مخاطر شديدة الأثر (نعم)
١. فرض قيود على توافر رؤوس الأموال للمستثمرين الأجانب؟			
٢. فرض قيود على توافر رؤوس الأموال للمستثمرين المحليين؟			
٣. التأثير على قدرة الشركات على الامتثال لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات؟			
٤. التأثير على قدرة المستثمرين للوصول إلى الخدمات المالية على سبيل المثال: (التأمين)؟			
النتيجة (عدد الإجابات في كل عمود)			

المبدأ التاسع: حماية حقوق المستثمرين

ضع علامة لكل سؤال في المربع المناسب، ثم اجمع عدد إجاباتك في العمود الأخير.

إحدى الطرق الهامة التي يمكن للحكومات من خلالها دعم النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات تتمثل في تحديد حقوق المستثمرين بوضوح والعمل على ويشمل ذلك التأكد من وجود الحماية اللازمة لحقوق الملكية، سواء من حيث الموجودات المادية (الأصول المادية) (الموجودات العقارية، .حماية حقوقهم الموجودات التجارية، إلخ) وكذلك حقوق الملكية الفكرية (البيانات، براءات الاختراع، العلامات التجارية، إلخ.)

المبدأ التاسع: حماية حقوق المستثمرين	ضع أمام كل سؤال علامة (√) في المربع الذي يحتوي على الإجابة الأكثر احتمالاً من وجهة نظرك		
هل من المحتمل أن يؤدي مشروع النظام الجديد أو المعدل إلى ما يلي:	مخاطر منخفضة الأثر (لا)	مخاطر متوسطة الأثر(نعم، لكن مشروع النظام تتعامل مع قضايا غير رئيسية لن تكون ذات أثر كبير على المؤسسات والشركات)	مخاطر شديدة الأثر (نعم)
١. التأثير على قدرة المستثمرين على تأمين حقوق الملكية الخاصة بهم؟			
٢. التأثير على قدرة الدولة على تطبيق وإنفاذ حقوق الملكية وفقاً للمعايير الدولية المعترف بها؟			
٣. فرض معايير تتعلق بحقوق الملكية تنفرد بها المملكة دون غيرها (لا تتماشى أو تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية)؟			
٤. التعارض وعدم الاتساق مع اللوائح أو السياسات أو الالتزامات الدولية الأخرى؟			
النتيجة (عدد الإجابات في كل عمود)			

المصادر:

[١] **منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٢)، شفافية القطاع العام والمستثمر الدولي.**

(٢) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)٢٠٠٢" (السياسات **التنظيمية في** بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: **الانتقال من** النزعة التدخلية إلى الإدارة التنظيمية."

[٣] **منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٨)، تعزيز الإطار القانوني للاستثمار المستدام: نماذج من الأردن.**